Subject and Predicate in the Book "Al-Fawa'id Al-Mahdawiyah Fi Sharah Al-Muqadimah Al-Ajrumiyyah" By Sheikh Muhammad Bin Muhammad Al-Mahdawi (Died. 1026 AH) Study and Verification

Istabraq Suhail Najm*, Mohammed Jassim Abd
Department of Arabic Language, College of Education for Human Sciences, University of Anbar, Iraq
* est20h2007@uoanbar.edu.iq

KEYWORDS: **Subject, Predicate, Ajrumiyyah, Ajroum, Al-Mahdawi**

https://doi.org/10.51345/.v34i3.754.g378

ABSTRACT:

Praise be to Allah, Lord of the worlds, and peace and blessings be upon our Prophet Muhammad, the seal of the prophets. In this research, we will shed light on a topic of utmost importance, namely the subject and predicate in the book "Al-Fawaid Al-Mahdawiyyah" by Sheikh Muhammad bin Muhammad Al-Muhdawi, who is considered one of the pillars of Arabic language books. This research will discuss the author's biography and life, then present what is mentioned in the book regarding the subject and predicate. The research will conclude with a summary of its findings.

المبتدأ والخبر في كتاب الفوائد المهدوية في شرح المقدمة الآجرُّمية للشيخ محمد بن محمد المهدوي (ت1026 هـ) دراسة وتحقيق

إستبرق سهيل نجم*، أ.د. محمد جاسم عبد
قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الانبار، الرمادي، العراق
* est20h2007@uoanbar.edu.iq

الكلمات المفتاحية | المبتدأ، الخبر، آجرومية، آجروم، المهدوي.

https://doi.org/10.51345/.v34i3.754.g378

ملخص البحث:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين في هذا البحث سنسلط الضوء على موضوع في غاية الأهمية إلا وهو المبتدأ والخبر في كتاب الفوائد المهدوية للشيخ محمد بن محمد المهدوي الذي يعد من قامات كتب اللغة العربية، وفي هذا البحث سيدور الحديث مبتدأين بسيرة المؤلف وحياته، ثم طرح ما جاء في الكتاب بخصوص المبتدأ والخبر، ثم ذيلت البحث بخاتمة بما توصل إليه البحث.

المقدمة:

يحد النحاة المبتدأ بأنه الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه أو وصفا رافعا لمستغني به.. فالاسم يشمل الصريح والمؤول نحو: ﴿وأَنْ تَصوموا خير لَكُم﴾ (البقرة: 184)، والعاري عن العوامل اللفظية مخر لنحو الفاعل واسم كان، وغير الزائدة لإدخال نحو (بحسبك درهم) و﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ (فاطر: 3) ومخبرا عنه أو وصفا مخرج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب.

ورافعا لمستغني به يشمل الفاعل نحو: أقائم الزيدان؟ ونائبه نحو أمضروب العبدان.. أي المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع أغني عن الخبر".

ومن هذا الحد نرى أن المبتدأ على قسمين:

1 - مبتدأ له خبر نحو: سعيد قائم.

2 - مبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر مثل أقائم الزيدان؟

وأورد قسم من النحاة على هذا الحد أنه غير جامع، إذ لا يشمل نحو: (أقل رجل يقول ذلك) ولا (غير قائم الزيدان) فأن (أقل) مبتدأ ليس مخبرا عنه، ولا وصفا رافعا لأن جملة (يقول ذلك) صفة، و (غير) ليست وصفا ولا مبتدأ مخبرا عنه.

وقد أهتم الكثير من العلماء في موضوع المبتدأ ومن بين هؤلاء العلماء محمد المهدوي شارح الفوائد المهدوية في المقدمة الآجرُّومية، والذي سنتناول جزءا منه في هذا البحث الموسوم (المبتدأ والخبر في كتاب الفوائد المهدوية في شرح المقدمَة الآجرُّمية للشيخ محمد بن محمد المهدوي (ت 1026 هـ) دراسة وتحقيق.

وقد قسم البحث إلَى مقدمة، ومبحثين حيث تناول المبحث الأول سيرة حياة المؤلف. والمبحث الثاني تناول المبتدأ والخبر في كتاب الفوائد المهدوية في شرح المقدمة الآجرُّمية.

المبحث الأول: التعريف بابن آجروم

أولا: سيرته الذاتية

1- اسمه وكنيته ونسبه:

الإمام ابن آجرُّوم: هو محمد بن محمد بن داود أبو عبدالله الصنهاجي الفاسي النّحوي الفقيه المقرئ المالكي الأستاذ، الشّهير بابن آجُرُّوم بالمدّ، وآجُرُّوم كلمة بربرية معناهاَ الفقير الصُّوفي، وهي لقب تشريف تقوم مقام السَّيّد بالعربيّة، ويقال: إنّ جدّه داود هو أوّل من عُرف بها وقد كان من مؤدّبي أهل مدينة فاس[1].

2- ولادته:

ولُدَ ابنُ آجرُّوم بفاس عام اثنتين وسبعين وستّمئة 672هـ في السنة الّتي تُوفّي فيها ابن مالك الطّائي صاحب الألفية.[2]

3- أولادهَ

ضنت أغلب مصادر ترجمته عن ذكر ذريته، وقد وقفت على ولدين هما:

- عبد الله بن محمد أبو محمد الأستاذ الكبير[3].
- محمد بن محمد أبو المكارم المعروف بـ: مَنْديل، الأستاذ المحقّق النّاظم النّاثر[4].

4- وفاته:

كانت وفاته يوم الأحد بعد الزّوال لعشرٍ بقيت من صفر الخير عام ثلاثة وعشرين وسبعمئة (723 هـ)، وله إحدى وخمسون سنة، ودُفن من الغَد بعد صلاة الظهر بباب الجيزين المعروفة بباب الحَمراء عن يمين باب الفتوح بمدينة فاس[5].

ثانيا: سيرتُه العلمية:

درسَ ابن آجروم بفاس، ووصف بالإمامة في علم النّحو، وكان على قدرٍ كبيرٍ من الصّلاح، يشهد بذلكِ عموم نفعِ المبتدئين بمقدّمته، قال ابن الحاج: يدُلُّك على صلاحه أنّ الله جعلَ الإقبالَ على كتابه، فصار غالب الناس أول ما يقرأ بعد القرآن العظيم هذه المقدّمة فيحصل له النّفع في أقرب مدّة[6].

وكان موصوفًا بالبركة، ومقدّمته الشّهيرة بـ (الآجرُّومية)، أو (الجرُّومية) الّتي ألّفَها تجاه الكعبة الشّريفة، شاهد على ذلك[7].

ويقال: لما ألّفَ هذا المتنَ كان في مجلسٍ عالٍ فطيّرته الرّيحُ؛ فقال: اللّهمّ إن كان خالصًا لوجهك فردّه عليّ؛ فرده عليه معقبا

وحكي أيضا أنّه لما ألّفه ألقاه في البحر، وقال: إن كان خالصا لله تعالى فلا يبل، وكان الأمر كذلك،[8]

وسأتناول سيرتَه العلمية على المحاور الآتية:

المحور الأول: شيوخه

للعلامة ابن آجرُّوم شيوخ كُثرَ من أشهرهم:

1- الشّيخ الإمام محمد بن يوسف أبو حيان النّحوي الغرناطي[9].

2- الإمام محمد بن القصاب أبو عبد الله[10].

3- الشّيخ محمد بن عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن الطيب أبو القاسم القيسي الضّرير[11].

المحور الثاني: تلاميذه

تتلمذ على يد العلامة ابن آجرُّوم كثير من أهل العلم منهم:

1- ابنه عبدالله بن محمد أبو محمد[12].

2- ابنه محمّد بن محمّد أبو المكارم المعروف ب: مَنْديل، ويُكنى: أبو عبدالله[13].

3- الأستاذ عبدالله بن عمر أبو محمد الوانغيلي[14].

4- محمد بن علي بن عمر بن يحيى بن العربي الغساني النّحوي[15].

5- محمد بن إبراهيم بن إسحاق أبو عبد الله القاضي الحضرمي.

6- أحمد بن محمد ابن حزب الله أبو العباس الساعدي الخزرجي النّحوي.

7- محمد بن أحمد بن يعلى الحسني[16].

المحور الثالث: آثاره العلمية

وبهذا الصدد ينقل لنا السيوطي –رحمه الله– قائلًا: (ثمّ رأيتُ بخطّ ابن مكتوم في تذكرته، فقال: محمّد بن محمّد الصّنهاجي أبو عبد الله من أهل فاس، يعرف بأكروم، نحوي مَقرئ، وله معلومات من فرائض وحساب وأدب بارَع، وله مصنفات وأراجيز في القراءات وغيرها، وهو مقيم بفاس، يفيد أهلها من معلوماته المذكورة، والغالب عليه معرفة النّحو والقراءات)[17].

وهذه عنوانات لبعض ما وقفت عليه من مؤلّفاته – رحمه الله تعالى:

1- المقدّمة الآجرُّومية في علم العربية[18].
2- فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التّهاني[19].
3- أرجوزة البارع في أصل مقرأ الإمام نافع[20].
4- الاستدراك على هداية المرتاب [21].
5- التّبصير في نظم التّيسير [22].
6- ألفات الوصل[23].
7- روض المنافع[24].

المحور الرابع: مذهبه في النحو

يعرف ابن آجرُّوم أنه كان على مذهب الكوفيين في النّحو؛ أُخذ ذلك من توظيفه لبعض اصطلاحاتهم ك (الخَفْض) بدل الجر، وحُكمه على (فعل الأمر) بأنّه مجزوم وهو رأي الكوفيّين، وذكره (كَيفَما) ضمن الجوازم، وأنكر البَصريون ذلكَ.[25]

قال الفيروزآبادي: "ابن آجروم الصنهاجي المتوفى سنة: (723هـ)، الذي كان آخر النحاة، الذين استظهروا آراء المدرسة الكوفية"[26].

المبحث الثاني: في باب المبتدأ والخبر

المبتدأ هو الاسم، أي الصريح أو المؤول بالصريح، فالصريح، الله ربُّنا ومحمدَ نبيُّنا، والمؤول بالصريح نحو: ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: 184)، وأَن تصوموا مَبتدأ وهو بمنزلة الاسم الصريح؛ لأنه في تأويل صومكم، وخبره خير لكم، وكذلك المتصيد من الفعل، نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (البقرة: 6)، فأنذرتهم مبتدأ، وهو في تأويل مصدر، وأم لم تنذرهم،[27] معطوف عليه، وسَواء خبر مَقدم، والتقدير إنذارك وعدمه سواء عليهم، صح

الإخبار به عن الاثنين؛ لأنه في الأصل مصدر بمعنى الاستواء، والمصدر يقع على القليل والكثير، وكذلك المنسبك من الفعل المقدر معه أن "تَسمعَ بالْمُعيدي خيرٌ من أَنْ تَراهُ"[28]، فتسمع مبتدأ وهو في تأويل سماعك، وقبله أن مقدرة والذي حسن حذف أنَ مَن تسمعَ ثبوتها في أن تراه، قاله في شرح الشذور[29]، والفرق بين هذا والذي قبله أن السبك في هذا شاذ، وفي الذي قبله مطرد ؛ لأن السبك بدون وجود حرف مصدري مطرد في باب التسوية شاذ في غيرها، قوله: المرفوع لفظًا أو تقديرا أو محلًا، كما سيأتي ذلك، (العاري عن العوامل اللفظية) غير الزائدة وما أشبهها، فخرج بالاسم الفعل والحرف، وبالمرفوع المنصوب والمجرور، وبالعوامل اللفظية الفاعل واسم كان وأخواتها ؛ لأن عاملها لفظي، مثال الاسم الصريح زيدٌ قائم، فزيدٌ مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، وقائمٍ خبره، والمؤول بالصريح تقدم، والابتداء عبارة عن الاهتمام بالشيء، وجعله أولا لثان، بحيث يكون الثاني خبرا عن الأول، وأما إذا دخل على المبتدأ حرف زائد، وشبهه لا يخرج الاسم عن كونه مبتدأ [51/ ظ]، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾ (فاطر: 3) ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾[30](فاطر: 3)، ونحو بحسبك درهمٌ؛ لأن وجود الحرف الزائد كلا وجود، فخالَف جر بمَن الزائدةَ محله رفع، وغير نعت له، وجملة يرزقكم من الفعل والفاعل في موضع رفع على الخبرية، وبحسبك مبتدأ مرفوع بالابتداء بضمة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد، ودرهم خبره، ويكون المبتدأ وصفا رافعا لمكتفي به عن الخبر، ولا بد للوصف المذكور من تقدم نفي أو استفهام، وهل ذلك شرط في العمل أو في الاكتفاء[31] بالفاعل غير الخبر قولان أرجحهما الثاني قاله في المغني[32]، والمنفي يشمل النفي بالحرف وبالفعل وبالاسم، فالنفي بالحرف كقوله:

خَليلَيَّ ما واف بعَهْدي أَنتما ... إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ [33]

فما نافية، وواف مبتدأ، وأنتما فاعل سد مسد الخبر.

والنفي بالاسم نحو: غير قائمٍ الزيدان، فغير مبتدأ، وقائم مضاف إليه، والزيدان فاعل سد مسد خبر غير، والنفي بالفعل نحو أليس قائمٌ الزيدان، فقائم اسم ليس، والزيدان فاعل سد مسد خبر ليس، قاله ابن عقيل[34]، ومثال الاستفهام وهو يشمل الاستفهام بالحرف والاسم، فالأول نحو قوله:

أَقاطِنٌ قَومُ سَلْمَى أَمْ نَوَوا ظَعَنا؟ ... إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنا [35]

فقاطن مبتدأ من قطن بالمكان إذا أقام به، وقوم سلمى فاعل سد مسد الخبر، والاستفهام بالاسم نحو كيف جالس العمران، وإنما لم يجعل المرفوع بالوصف خبرا فيهن ؛ لأن الوصف قائم مقام الفعل، والفعل لا يخبر عنه، وكذلك ما قام مقامه، وأجاز الأخفش و الكوفيون[36]، وقوع الوصف مبتدأ من غير أن يتقدمه نفي أو استفهام، واستدلوا بقول بعض الطائيين:

خَبِيرٌ بَنُو لهب فَلا تَكُ مُلْغِيا مَقَالَةَ لهْبِي إِذَا الطير مَرَّت (37)

فأعربوا خبير مبتدأ، وبنو لهب فاعل سد مسد الخَبَر، وهو لم يعتَمد [52/و] ولَا حجة لهم، استدلوا به لجواز أن يكون الوصف، وهو خبير خبرا مقدما، وبنو لهب مبتدأ مؤخر، فإن قلت: كيف صح الإخبار به وهو مفرد والمبتدأ وشرط الخبر مطابقته للمبتدأ، قلت: إنما صح الإخبار به، أي بخبير مع كونه مفردا عن الجمع وهو بنو لهب ؛ لأن خبير على وزن فعيل، وفعيل على وزن المصدر كصهيل، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع، فأعطي حكم ما هو على زنته، فهو على حد قوله تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ (التحريم: 4)، (وَالخبر) هو الاسَم أي تحقيقا أو تأويلاً، فَإن الجملَة الواقعةَ خبرا في تأوَيل مفرد، (المرفوع) أي بالمبتدأ هذا هو المعمول عليه، وهو مذهب سيبويه[38]، وقيل: مرفوع بالابتداء

وهو قول ابن السراج[39]، وقيل: إن المبتدأ والابتداء رافعان للخبر، وحجة من قال به أن الابتداء عامل ضعيف فقوي بالمبتدأ[40]، وقال الكوفيون[41]: إنهما أي: المبتدأ والخبر ترافعا فرفع كل منهما الآخر، وحجتهم أن كل واحد منهما مفتقرا إلى الآخر، فكان كل منهما عاملاً في صاحبه كما أن أيا الشرطية عاملة في الفعل بعدها، وهو عامل فيها وهذه الأقوال كلها ضعيفة، أما الأول ؛ فلأن الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى، نحو زيدٌ أخوك، فلو رفع الأخ بزيد كان رافعا لنفسه بنفسه، وأما الثاني ؛ فلأن الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين، وأما الثالث ؛ فلأن اجتماع عاملين معنوي ولفظي على معمول واحد لا يعمدا، أمَّا الرابع ؛ فلأن للعمل تأثير والمؤثّر أقوى من المؤثّر فيه، فيلزم أن يكون الشيء الواحد قويا ضعيفًا من وجه واحد، إذ كان مؤثرا فيما أثر فيه من ذلك الوجه وهو الرفع، المسند إليه أي المبتدأ، فإن المبتدأ مسند إليه والخبر مسند، ثم تارة يكون المبتدأ والخبر مفردين لمذكر [52/ظ] (نحو قولك: زيدٌ قائم)، فزيد مبتدأ مرفوع بالابتداء، وقائم خبره وهو مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه ضمة ظاهرة. وتارة يكونان مثنيين لمذكر، نحو قولك: (الزيدان قائمان)، فالزيدان مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة؛ لأنه مثنى والنون عوض عن الحركة والتنوين في المفرد، وقائمان خبره وهو مرفوع بالألف نيابة عن الضمة أيضا. وتارة يكونان مجموعين لمذكر جمع تصحيح، نحو قولك: (الزيدون قائمون)، فالزيدون مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، وقائمون خبره مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، وتارة يكونان مجموعين جمع تكسير لمذكر، نحو قولك: الزيود قيام، وتارة يكونان مفردين لمؤنث، نحو: هندٌ قائمةٌ. وتارة يكونان مثنيين لمؤنث، نحو: الهندان قائمتان. وتارة يكونان مجموعين جمع تصحيح لمؤنث، نحو: الهندات قائمات. وتارة يكونان مجموعين جمع تكسير لمؤنث، نحو: الهنود قيام. والخبر في ذلك كله مطابق للمبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع تكسيرا وتصحيحا. وأقسام الظاهر كثيرة جدا، وفيما ذكرناه كفاية فإن الذكي يدرك بالمثال ما يدركه الغبي بألف شاهد.

(والمبتدأ قسمان: ظاهر ومضمر، فالظاهر ما تقدم ذكره) من نحو قولك: زيدٌ قائم، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون، وما أشبه ذلك [والمبتدأ][42]، والمضمر اثني عشر ضميرا كلها منفصلة، وهي: أنا للمتكلم وحده، ونحن للمتكلم مع غيره أو المعظم نفسه، وأنتَ بفتح التاء للمفرد المخاطب، وأنت بكسر التاء للمفردة المخاطبة، وأنتما للمثنى المخاطب مذكرا كان أو مؤنثا، وأنتم بضم التاء لجمع الذكور المخاطبين، وأنتن لجمع الإناث المخاطبات، (وهو) للمفرد الغائب، (وهي) للمفردة الغائبة، (وهما) للمثنى الغائب مطلقا [53/و] (وهم) لجمع الذكور الغائبين، (وهن) لجمع الإناث الغائبات، فالمبتدأ في ذلك كله ضمير منفصل مبني لا يظهر فيه إعراب، والغالب إذا وقعت مبتدأ أن يخبر عنها بما يطابق في المعنى، (نحو قولك: أنا قائم)، فأنا مبتدأ ضمير منفصل في محل رفع بالابتداء لا يظهر فيه إعراب. (ونحن قائمون) فنحن مبتدأ ضمير منفصل في محل رفع بالابتداء لا يظهر فيه إعراب. (وما أشبه ذلك) من بقية الاثنا عشر، كما تقدم. والصحيح في أنا وأنتَ وأنت وأنتما وأنتم وأنتن أن الضمير هو أن فقط، واللواحق لها حروف تدل على المعنى المراد. (والخبر قسمان): قسمَ (مفرد) وقسم (غير مفرد)، والمراد بالمفرد هنا ما ليس جملة ولا شبيها بجملة، ولو كان مثنى ولا مجموعا، فهو في هذا الباب مفرد، (فالمفرد نحو قولك: زيدٌ قائم)، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون.

فالخبر في هذه الأمثلة مفرد؛ لأنه ليس بجملة ولا شبيها بها. والمفرد، إما جامد وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي كزيد فإنه لا يدل على معنى زاد المال زيادة، فلا يحتمل ضمير المبتدأ، نحو هذا زيد، وأما مشتق وهو ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس والاستعمالي كقائم فإنه يدل على معنى قام، وإذا أخبر به عن مبتدأ يتحمل ضميره: زيد قائم، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون، وهند قائمة، والهندان قائمتان، والهندات قائمات، فالخبر في ذلك كله محتمل لضمير مستتر عائد على المبتدأ، والألف في قائمان والواو في قائمون حرفان دالان على التثنية.

والجمع كما في الرجلان والزيدون، إلا أن رفع المشتق الاسم[43] الظاهر نحو زيد قائم أبوه، أو رفع الضمير البارز نحو: زيد قائم أنت إليه، فإنه لا يتحمل ضميره المبتدأ؛ لأنه لا يرفع فاعلين، وإذا أجري الوصف الواقع [53/ ظ] خبرا على غير من هو له وجب إبراز الضمير المحتمل بفتح الميم سواء أمن اللبس نحو غلام هند ضاربته هي، فتاء التأنيث في ضاربته تدل على أن الوصف في المعنى لهند، وكان ينبغي أن لا يبرز ضميرها إلا أن البصريين التزموا الإبراز مطلقا طردا للباب[44]، أو لم يؤمن اللبس نحو: غلام زيد ضاربه هو، فضاربه وصف في المعنى لزيد؛ لأنه هو الضارب للغلام، وذلك إذا كانت الهاء المفعولة للغلام؛ لأنه المضروب، وقد يجري الوصف وهو ضاربه على الغلام لفظا؛ لأنه خبر عنه فلو لم يبرز الضمير المستتر في ضاربه لتوهم السامع أن الغلام بحسب ظاهر الإسناد إليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى، فوجب إبراز الضمير الفاعل دفعا لهذا

اللبس، فإن كانت الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هو له لفظا ومعنى واستغني عن إبراز الضمير. والكوفيون إنما يلتزمون إبراز الضمير عند الالتباس خاصة تمسكا بقول الشاعر:

قَوْمي ذُرَى المَجْد بانُوها وَقَدْ ... عَلَمتْ بكُنْه ذَلكَ عَدْنَانٌ وقَحْطَانُ (45)

وجه التمسك به أَنَ قومي مبتدأ أول، وذرى المجد مبتَدأ ثانَ، وَبانوَها خبر ذرى المجد، والضمير العائد على قومي مستتر في بانوها فقد جرى المستتر في بانوها؛ لأنَّ اللبس مأمون، فإن الذرى مبنية لا بانية، ولو برز لقيل على اللغة الفصحى: ما باينها هم؛ لأن حكم ضمير الجمع المنفصل كحكم جمعه الظاهر فيكون الوصف مفردا كالفعل إذا أسند إلى جمع. وعلى لغة أكلوني البراغيث بانوها هم، ولا حجة للكوفيين في ذلك؛ لاحتمال أن يكون ذرى المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور، والتقدير: بانوا ذرى المجد بانوها، والذرى جمع ذروة، وذروة الشيء أعلاه، والمجد الكرم. (وغير المفرد) وهو الجملة [54/و] وشبه الجملة ومجموع ذلك (أربعة أشياء)، شيآن(46) في الجملة، وشيآن في شبه الجملة. فالشيآن في شبه الجملة الجار والمجرور والظرف، أي: التامان، والمراد بالتام هو الذي يفهم معناه قبل ذكر متعلقه، وغير التام هو الذي لا يفهم معناه إلا بعد ذكر متعلقه، فلا يصح أن يكون خبرا، والفعل مع فاعله يشير به إلى الجملة الفعلية، (والمبتدأ مع خبره) يشير به إلى الجملة الاسمية وهي ما صدرت باسم، فالجار والمجرور (نحو قولك: زيد في الدار)، والظرف نحو قولك: (زيد عندك)، وشرطهما أي: الظرف والجار والمجرور أن يتعلقا بمحذوف وجوبا تقديره: كائن أو مستقر لا كان أو استقر، وهو مذهب جمهور البصريين(47)، وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسما مفردا، وقال الأخفش والفارسي(48) والزمخشري(49): تقديره: كان أو استقر، وحجتهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلا، فكل من الفريقين أسند إلى أصل صحيح ورجح الاسم بوقوع الظرف والجار والمجرور في موضع لا يصلح للفعل نحو: إما في الدار فزيد، ﴿ويقولُونَ لَولَا أُنْزِلَ عَلَيْه آيَةٌ من ربه فَقُلْ إنَّمَا الْغَيْبُ للَّه فَانْتَظروا إنِّي معَكُمْ من الْمُنْتَظرين﴾ (يونس: 20)؛ لأن إما لا تفصل من الفاءَ إلا باسمَ مفرد أَو جملة شرَطَ دونَ جوَابه، ولأن إذا الفجاَئية لا يليها الأفعال على الأصح، وقال الموضح في المغني: "والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى"(50). وقيل: إن الخبر نفس الظرف والمجرور وحدهما والمصحح لذلك تضمنهما معنى صادقا على المبتدأ. وقيل: هما ومتعلقهما، والمتعلق جزء من الخبر، واختاره الرضي(51)، انتهى.

وكذلك الظرف والجار والمجرور إذا وقعا مع صلة الموصول نحو: جاء الذي عندك أو في الدار، أو صفة نحو: مررت برجل عندك أو في الدار، أو حالا نحو: جاء زيد على الفرس أو فوق الناقة، أو خبرا كما تقدم [54/ظ] نحو: الحمد لله، والركب أسفل منكم. فهما في هذه المواضع الأربعة يتعلقان بمحذوف وجوبا، وهو عام تقديره مستقر أو استقر، على التفصيل المتقدم، إلا في الصلة فإنه يتعين استقر، لأن الصلة لا تكون في غير

ال إلا جملة باتفاق النحاة، وفي ذلك العامل ضمير مستتر فلما حذف العامل انتقل الضمير الذي كان فيه واستكن في الظرف والجار والمجرور، فسمي الظرف والجار والمجرور بالظرف المستقر؛ لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله وإن لم يقع الظرف والجار والمجرور في هذه المواضع سمي كل من الظرف والجار والمجرور لغوا وملغي لا لغايه عن الضمير، أي لعدم استقرار الضمير فيه. قوله: (وزيد قام أبوه) هذه هي الجملة الفعلية الواقعة خبرا، فزيد مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة، وقام فعل ماض، وأبوه فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الاسماء الخمسة، وهو مضاف والهاء مضاف إليه، ضمير في محل جر لا يظهر فيه إعراب، وجملة قام أبوه من الفعل والفاعل جملة فعلية صغرى في محل رفع خبرا عن زيد، والرابط بينها الهاء من أبوه. (وزيد جاريته ذاهبة)، هذه الجملة الاسمية الواقعة خبرا، فزيد مبتدأ أول، وجاريته مبتدأ ثان، وذاهبة خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره جملة اسمية في محل رفع على أنها خبر عن زيد، والرابط بينهما الهاء من جاريته.

تنبيه: اعلم أن الجملة الواقعة خبرا إما أن تكون نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ نحو: ﴿قُل هو اللَّه أَحدٌ﴾ (الإخلاص: 1)، إذا قدرت هو ضمير الشأن فهو مبتدأ والله مبتدأ ثان، وأحد خبر المبتدأ الثاني، والثاني وخبره جملة اسمية صغرى خبر المبتدأ الأول، وهي عين المبتدأ في المعنى لأنها مفسرة [55/و] له والمفسِّر عين المفسَّر، أي: الشأن الله أحد، ونحو: ﴿واقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِين كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ من هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالمين﴾ (الأنبياء: 97)، مبتدأ مؤخر، وجملة أبصار الذين كفروا شاخصة في موضع رفعٍ خبر المبتدأ وهي عينه في المعنى، أي: فإذا القصة أبصار الذين كفروا شاخصة فلا يحتاج إلى رابط.

وأمَّا إذا قدرت هي ضمير الإبصار –كما قال الفراء[52] – أو عمادا وتقدم مع الخبر على المبتدأ، والأصل: فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة –كما قال الكسائي[53] – فالخبر مفرد، وإذا كانت الجملة غير المبتدأ في المعنى فلا بد لها من رابط يربطها بالمبتدأ، والرابط أما ضمير كما تقدم أو اسم إشارة نحو: ﴿يا بني آدَم قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لباسًا يواري سَوْآتِكُمْ وريشًا ولباسُ التَّقْوى ذَلكَ خيرٌ ذَلكَ من آيَات اللَّه لَعَلَّهم يذَّكَّرون﴾ (الأعراف: 26) ، إذا قدرت ذَلك مبتدأ ثانيا لا تابعا للباسَ، فلباس مَبتدأ، والتقوىَ مضَاف إليه مخفوض بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وذلك مبتدأ ثان[54]، وخير خبره، وهو وخبره خبر الأول، والرابط بينهما الإشارة إلى المبتدأ. أما إذا قدرت ذلك تابعا للباس على أنه بدل منه أو عطف بيان عليه لا نعتا، خلافا للفارسي ومن تبعه[55]؛ لأن النعت لا يكون أعرف من المنعوت[56] –كما قاله الحوفي – فالخبر حينئذ مفرد، قال الأخفش[57]: أو غيرهما غير الضمير الإشارة، وهو إعادة المبتدأ بمعناه نحو: ﴿والَّذين يُمَسِّكُونَ بالْكتَاب وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضيعُ أَجْرَ الْمُصْلحينَ﴾ (الأعراف: 170)، فالذين مبتدأ، وجملة (يُمَسِّكُونَ

بالْكتَاب) صلة الذين، وجملة (وَأَقَامُوا الصَّلاةَ) معطوفة على الصلة، وجملة (إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ) خبر الْمبتَدَأ، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بمعناه، فإن المصلحين هم الذين يمسكونَ بالكتَاب في المعنى وردَ بأنَّ كون الذين مبتدأ بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون، ولئن سلم فالرابط العموم؛ لأنَّ المصلحين أعم من المذكورين أو من ضمير محذوف، أي: منهم، أو الخبر محذوف والجملة قبله دليل، والتقدير: مأجورون [55/ظ] قاله في المغني[58]، أو تشمل الجملة على اسم بلفظ المبتدأ أو معناه، نحو: ﴿الْحَاقَّةُ، ما الْحَاقَّةُ﴾ (الحاقة: 1-2)، فالحاقة الأولى مبتدأ، وما اسم استفهام مبتدأ ثان، والحاقة الأخيرة خبر ما الاستفهامية، وما وخبرها خبر الحاقة الأولى، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه، أو تشمل الجملة على اسم أعم منه، أي: من المبتدأ نحو: زيدٌ نعم الرجل، فزيد مبتدأ ونعم الرجل خبره، والرابط بينهما العموم في الرجل الشامل لزيد.

واعلم أن الجملة الواقعة بعد المعارف المحضة أحوالًا، نحو: ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ (يوسف: 16)، فجاؤوا فعل وفاعل، وأباهم مفعول منصوب بالألف؛ لأنه من الأسماء الخمسَة، والهاء مضاف إليه ضمير في محل جر، وعشاء ظرف زمان، ويبكون فعل مضارع مرفوع بثبات النون والواو فاعل، وجملة يبكون في موضع نصب على الحال من الواو في جاؤوا، وإذا وقعت بعد نكرة محضة، أي: التي لم تخصص بشيء من المخصصات، فهي نعت لتلك النكرة نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ (البقرة: 281)، فجملة ترجعون فيه جملة فعليه في مَوضَع نصَب على أنها نعتٌ ليوم، فإن قلت: كيف تقع الجملة حالًا ونعتا مع أن الحال ونعت النكرة واجبا التنكير، والجملة لا توصف بتعريف ولا تنكير؟ قلت: الجملة إذا وقعت موقع المنكر نزلت منزلته لقيام موجب التنكير وانتفى مقتضي التعريف.

وإذا وقعت بعد ما يحتمل التعريف والتنكير احتملت الحالية والوصفية، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (الجمعة: 5)، فجملةَ يحمل أسفارا يحتمل أن تكونَ حالًا نظرا إلى لفظ الحمار فإنه معرف بال الجنسية، ويحتمل أن تكون صفة نظرا إلى معناه فإن المراد به الجنس لا حمار معين، وشرط الجملة [56/و] المنعوت بها أن تكون خبرية، أي: محتملة الصدق والكذب ولابد فيها من رابط يربطها بالموصوف ملفوظ به كما تقدم، أو مقدرا كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾ (البقرة: 48)، فجملة لا تجزي جملة فعلية في موضع نصب نعتا ليوم، أي: لا تجزي فيه.

ولا ينعت بالجملة الطلبية والإنشائية فلا يقال: مررت برجلٍ اضربه، ولا مررت بعبد بعته، قاصداً إنشاء البيع لا الإخبار بذلك، فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك يتؤول على إضمار القول، كقوله:

حَتَّى إِذا جن الظلام واختلطَ جاؤوا بمذق هل رأَيْت الذّئب قطّ[59]

فظاهره أن جملة الاستفهام معمول الصفة، أي: جاؤوا بلبن مخلوط بالماء تقول عند رؤيته هل رأيت الذئب قط.

فصل: الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة فلا يبتدأ بنكرة ؛ لأنها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد غالبا إلا إذا أفادت فحينئذ يصح الابتداء بها كأن يخبر عنها بظرف أو جار ومجرور مقدمين عليها، والتحقيق أن المسوغ للابتداء بالنكرة أن يخبر عنها بظرف مختص والتقديم إنما هو لرفع إلباس الخبر بالصفة، كما مصرح به في المغني[60]، فالظرف نحو: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ (ق: 35)، والمجرور: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (البقرة: 7)، فمزيد وغشاوة مبتدآن، وهما نكرتَانِ وسوغ الابتداء بهما إخبار عنهما بظرف ومجرور مختصين بإضافتهما إلى ما يصلح الإخبار عنه وهو الضمير، ولا يجوز "رجل في دار" ؛ لفوات الاختصاص والتقديم معا، ولا يجوز "عند رجل مالٌ" ؛ لعدم الاختصاص بما يصلح للإخبار عنه، أو بتقديم عليها نفي نحو: ما رجل قائم، ومثله: ما خلٌّ لنا، فرجل مبتدآن وسوغ الابتداء بهما تقدم النفي عليهما، وبذلك تحصل الفائدة ؛ لأن النكرة في سياق النفي [56/ظ] تعم وإذا عمت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس فأشبهت المعرف بال الاستغراقية. أو يتقدم عليها استفهام نحو: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾ (النمل: 60)، ومثله: هَل فتًى فيكم، فاللهَّ وفتى مبتدآن، وسوغ الابتداء بهما وقوعهما في حيز الاستفهام وبذلك تحصل الفائدة؛ لأن الاستفهام سؤال غير معين، يطلب تعيينه في الجواب، فأشبه العموم والخاص، وفيه رد على ابن الحاجب، حيث قال في شرح منظومته: الاستفهام المسوغ للابتداء هي الهمزة المعادلة بأم، نحو: أرجل في الدار أم امرأة؟، أو تكون النكرة موصوفة سواء ذكر الموصوف والصفة نحو: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ (البقرة: 221)، فعبد مبتدأ وهو نكرة، وسوغ الابتداء به وصفه بمؤمن ؛ لأن النكرة إذا وصفت قربت من المعرفة.

وقال ابن الحاجب: المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الآية إنما هو معنى العموم[61]، وخير خبر المبتدأ، ومثله: رجل من الكرام عندنا، أو حذف الصفة وذكر الموصوف نحو: السمن منوانٌ بدرهم، ونحو: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ (آل عمران: 154)، فمَنوَانٌ وَطَائِفَة

مبتدآن ، وسوغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفًا بصفة محذوفة، أي: منوانٌ منه، وطائفةٌ من غيركم بدليل: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ (آل عمران: 154)، أو حذف الموصوف وذكرت الصفة كالحديث: "سوداء ولودٌ خيرٌ من حسناء عقيم"[62]، فسوداء بالمد مبتدأ، وسوغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف محذوف، أي: امرأة سوداءَ، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه، وولود صفة ثانية لامرأة، وخير خبر المبتدأ. أو كانت النكرة عاملة كالحديث: "أمرٌ بمعروف صدقةٌ، ونهي عن منكر صدقة"[63]، فأمر ونهي مبتدآن، وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملتين في محل المجرور بعَدهما؛ لأنهما مصدران، والمصدر يعمل عمل فعله، ومثله: ورغبة في الخير خير، ومن مسوغات [57/ و] النكرة العاملة المضافة؛ لأن المضاف عامل في المضاف إليه الجر كالحديث: "خمس صلوات كتبهن الله على العباد"[64]، فخمس مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه عاملاً في المضاف إليه، ومثله: عمل بر يزين، ولابد في هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود وإلا ورد على الظرف والمجرور "عند الناس درهمٌ" و"في الدنيا رجل" وعلى النفي: "ما حمار ناطق"، وعلى الاستفهام: "هل امرأة في الأرض؟"، وعلي الموصوف: "رجل ذكر واضح"، وعلى العمل: "شرب للماء نافع" و"غلام إنسان موجود"، فهذه كلها لا تصلح لأن تكون أمثلة لحصول الفائدة مع أنها مشتملة على المسوغات المذكورة.

وقد ذكر النحاة لتسويغ الابتداء بالنكرة صورا وأنهاها بعضهم إلى نيف وثلاثين مسوغا، وذكر بعضهم أنها كلها ترجع إلى الخصوص والعموم[65]، انتهى.

ولا يخبر بظرف لزمان عن الذات نحو: زيد اليوم، إلا إذا حصلت فائدة جاز الإخبار بالزمان عن أسماء الذوات، وتحصل الفائدة كأن يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا، إما بالإضافة نحو: نحن في شهر كذا، فنحن مبتدأ وهو عام لصلاحيته في نفسه لكل متكلم، إذ لا يختص بمتكلم دون آخر، وفي شهر كذا خبره وهو خاص بالمضاف.

وإمَّا بالوصف نحو: نحن في زمان طيب، وأما نحو: الورد في أيار، بفتح الهمزة وتشديد الياء وفتح الراء آخر الحروف والمنع من الصرف للعلمية والعجمية ؛ لأنه شهر رومي، واليوم خمر والليلة الهلال، بنصب اليوم والليلة، فالتأويل فيها واجب بتقدير مضاف كما قال الفارسي[66]: والأصل، خروج الورد في أيار، واليوم شرب خمر، والليلة رؤية الهلال، فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذات، ويخبر بظرف الزمان عن أسماء المعاني إذا كان الحدث غير مستمر، نحو: الصوم اليوم والسفر غدًا، وإذا كان الحدث [57/ ظ] مستمرا أمتنع الإخبار به عنه، فلا يقال: طلوع الشمس يوم الجمعة ؛ لعدم الفائدة. ويخبر بظرف المكان عن الذات والمعنى نحو: زيد خلفك، والخير أمامك، والفرق أن الأحداث أفعال وحركات وغيرهما، فلابد لكل حدث من زمان يختص به، بخلاف الذوات فإن نسبتها إلى جميع الأزمنة على السواء، فلا فائدة في الإخبار بالزمان فيها، انتهى، والله أعلم.

اعلم أنَّ الجملة تنقسم بالنسبة إلى التسمية إلى اسمية وفعلية، وذلك أنها تسمى اسمية إن بدأت باسم صريح كـ زيدٌ قائم، أو مؤول نحو: ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البَقرة: 184)، أي: صومكم خَيرٌ لكم، وإذا دخل عليها حرف فلا يغير التسمية، سواء غير الإعراب دون المعنى نحو: إن زيدا قائم، أو غير المعنى دون الإعراب نحو: زيدٌ قائم، أم غيرهما معا نحو: ما زيد قائما، أم لم يغير واحدا منهما نحو: لزيدٌ قائم، والجملة تسمى فعلية إن بدأت بفعل سواء كان الفعل ماضيا كـ: قام زيدٌ، أم مضارعا نحو: يضرب عمروا، أم أمرا نحو: اضرب.

وسواء كان الفعل متصرفًا أو جامدًا نحو: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُودَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ (ص: 30)، وسواء كان تاما كما تقدم من الأمثلة، أم ناقصا نحو: كَان زيدٌ قائما- وسواء كَان مبنيا للمجهول نحو: ﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾ (الذاريات: 10)، ولا فرق في الفعل بين أن يكون مذكورا كما تقدم، أم محذوفًا نحو: زيدًا ضربته و يا عبدالله، فزيدًا وعبدالله منصوبان بفعل محذوف؛ لأنَّ التقدير في الأول: ضربت زيدًا ضربته، فحذف "ضربت"؛ لوجود مفسره وهو "ضربته"، وفي الثاني: أدعوا عبدالله، فحذف "أدعوا"؛ لأن حرف النداء نائب عنه.

ثمَّ الجملة تنقسم أيضا بالنسبة إلى الوصفية إلى صغرى وكبرى، فالصغرى هي المخبر بها عن مبتدأ في الأصل أو في الحال، اسمية كانت أو فعلية.

والكبرى هي التي خبرها جملة كزيد قام أبوه، فجملة قام أبوه صغرى [58/و]؛ لأنها خبر عن زيد، وجملة "زيد قام أبوه" كبرى لأنه كان[67] خبر المبتدأ فيها جملة.

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين كما إذا قيل: زيد أبوه غلامه منطلق، فزيد مبتدأ أول، وأبوه مبتدأ ثاني، وغلامه مبتدأ ثالث، ومنطلق خبر المبتدأ الثالث وهو غلامه، والمبتدأ الثالث وخبره وهو غلامه منطلق خبر المبتدأ الثاني وهو أبوه، والرابط بينهما الهاء من غلامه، والمبتدأ الثاني وخبره وهما "أبوه غلامه منطلق" خبر المبتدأ الأول وهو زيد، والرابط بينهما الهاء من أبوه، ويسمى المجموع وهو "زيد" و"منطلق" وما بينهما كبرى لا غير؛ لأن خبر مبتدأيها جملة، وتسمى جملة "غلامه منطلق" صغرى لا غير؛ لأنها وقعت خبرا عن مبتدأ وهو ابوه.

وتسمي جملة "ابوه غلامه منطلق" كبرى بالنسبة إلى جملة "غلامه منطلق"، وتسمي جملة "ابوه غلامه منطلق" أيضا جملة صغرى بالنسبة إلى زيد؛ لكونها وقعت خبرا عنه، والمعنى: غلام ابي زيد منطلق، ومثله في كون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ (الكهف: 38)، إذا

صلة لكن انا هو الله ربي، فحذفت الهمزة بنقل الحركة أو بدونها وتلاقت النونات فأدغم في قراءة ابن عامر بإثبات ألف أنا وصلاً و وقفاً[68]، والذي حسن وقوع الألف عوضا من همزة أنا.

وقرأ أُبي بن كعب: "لكن أنا"[69] على الأصل، فانا مبتدأ أول، وهو ضمير شأن مبتدأ ثاني، والله مبتدأ ثالث، وربي خبر الثالث، والثالث وخبره خبر الثاني ولا يحتاج لرابط؛ لأنها خبر عن ضمير الشأن، والثاني وخبره خبر عن الأول، والرابط بينهما ياء المتكلم، ويسمى المجموع جملة كبرى، والله ربي جملة صغرى، وهو الله ربي جملة كبرى بالنسبة إلى "الله ربي" وصغرى بالنسبة إلى أنا، وقد تكون الجملة لا صغرى ولا كبرى ؛ لفقد الشرطين ك: قام زيدٌ وهذا زيدٌ، والله أعلم.

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه..

أما بعد... فبعد أن من الله علي باكمال هذه العمل، اجمل أهم ما توصلت اليه من نتائج، بما يأتي:

1- اتضح تمسك المهدوي بالمقدمة الآجرومية لما لها من فائدة علمية للمبتدئين بدراسة النحو العربي، لسهولة عبارتها وكثرة نفعها، وان تسمية الآجرومية بهذا الاسم نسبة الى مؤلفها ويعني (الفقير الصوفي) بلغة البربر وهي نسبة تشريف عندهم.
2- لقد تبنَّى المهدوي غالب آراء الشيخ خالد الأزهري في كتابه شرح التصريح.
3- وظّف المهدوي في شرحه هذا علم المنطق وعلم التفسير وبعض العلوم الأخرى في المسائل النحوية.
4- لم تكن هناك انفرادات نحوية في شرحه هذا.
5- اتسم شرح المهدوية بإبراز العلة النحوية وربما عرج على العلة الصرفية في مواضع محدودة.
6- كان المهدوي حريصا على الأمانة العلمية في نقله للنصوص.
7- اتسم شرح المهدوية بإبراز العلة النحوية وربما عرج على العلة الصرفية في مواضع محدودة.
8- إن مؤلف متن الآجرُّومية سار على منهج المدرسة الكوفية في النحو في الغالب، إلا أن المهدوي ذكر آراء المدرستين مما جعله شرحا جامعا.
9- أكثر المهدوي من الأمثلة وخاصة الآيات القرآنية والتي بلغت (250) مئتين وخمسين آية، وبلغت الأحاديث التي استشهد بها (8) ثمانية أحاديث و (74) وأربعة وسبعين بيتا من الشعر.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم
1. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السراج، (ت: 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، (د. ط) (د. ت).
2. الأعلام، لخير الدين بن محمود الزركلي (ت: 1396هـ) دار العلم للملايين، ط15، 2002م.

3. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ-2003م.
4. أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، جمال الدين، ابن هشام الانصاري (ت: 761هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
5. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا.
6. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الاندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار كنوز إشبيليا، ط1
7. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: 1206هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط1، 1417هـ-1997م.
8. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح المتوفى: 1089هـ، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م.
9. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث- القاهرة، دار مصر للطباعة، ط20، 1400هـ-1980م.
10. شرح الرضى على الكافية، يوسف حسن عمر، ط2، 1996م، جامعة قازيونسن، بنغازي.
11. شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1.
12. شرح شواهد المغني، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911)، تعليق: أحمد ظافر كوجان، الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، 1386هـ -1966م.
13. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي المتوفى: 902هـ، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت.
14. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي المتوفى: 902هـ، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت
15. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: 180هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م.
16. اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سباع شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت:720هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1424هـ -2004م.
17. معاني القرآن للفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1.
18. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ابن هشام الانصاري (761هـ)، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، الطبعة الأولى، 2000م.
19. المقتضب، محمد بن يزيد الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
20. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

الهوامش:

(1) ينظر، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: 1/ 163.
(2) ينظر، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: 8/ 112.
(3) ينظر، بغية الوعاة، للسيوطي:1/ 238.
(4) ينظر، المصدر نفسه.
(5) ينظر، الضوء اللامع للسخاوي: 9/ 82، وبغية الوعاة، للسيوطي: 1/ 238، وشذرات الذهب، لابن العماد: 8/ 112.

(6) ينظر، بغية الوعاة، للسيوطي: 1 /238.

(7) ينظر، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: 8/ 112.

(8) ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي 1 /238.

(9) هو: أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيَّان الغرناطي الأندلسي الجياني، النَّفْزي،،: من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات. ولد في إحدى جهات غرناطة، له مصنفات كثيرة منها: البحر المحيط، في تفسير القرآنَ، والنهر اختصر به البحر المحيط، ومجاني العصر في تراجم رجال عصره، وكان رحمه الله كثير الترحال والتنقل إلى أن أقام بالقاهرة فكف بصره. وتوفي فيها سنة: (745 هـ). ينظر: الوافي بالوفيات 5/ 175، الأعلام للزركلي 7/ 152.

(10) هو: أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الحق الأنصاري المعروف بابن القصاب. ويتجلى اعتماده عليه كما ذكر الشراح في كثرة إيراده لمذاهبه واختياراته في كتبه، وأهمها – فيما وصل إلينا – "القصد النافع" في شرح أرجوزة ابن بري، فقد نقل عنه فيه نقولا كثيرة مستفيضة، منها في باب التعوذ ما تقدم من زيادته ثلاث صيغ من صيغ الاستعاذة قال: "لم أرها لغيره"، وهي مذكورة عند ابن القصاب في "تقريب المنافع". ينظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة، د. عبد الهادي حميتو، 1/ 379.

(11) هو: أبو القاسم محمد بن عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن الطيب القيسي الضرير، مقرئ ضابط عارف كامل علامة الغرب إمام حاذق، كان أسرع الناس حفظا، وانتهت إليه رياسة الإقراء، قرأ عليه الشيخ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم القصري وقال: كان يحفظ التيسير والكافي ومجموعه حسن، توفي في شهر رمضان سنة: (701هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء 2/ 171.

(12) يلاحظ الباحث: بأنَّ إبن آجروم رحمه قد جعل مقدّمته الشهيرة برسم ولده أبي محمد، فانتفع بها، وانتفع بها كل من قرأها. ينظر: فرائد المعاني 1 /42، سلوة الأنفاس 2 /127.

(13) هو: أبو محمد عبد الله الوانغيلي الضرير، الفقيه الحافظ المفتي، كان قد توفي بمدينة فاس سنة: (779هـ)، ينظر: الوفيات لابن قنفذ (ص: 372).

(14) هو: أبو محمد عبد الله الوانغيلي الضرير، الفقيه الحافظ المفتي، كان قد توفي بمدينة فاس سنة: (779هـ)، ينظر: الوفيات لابن قنفذ (ص: 372).

(15) هو: أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر بن يحيى الغساني، يعرف بابن العربي، كان من أهل العلم والدين والفضل، له عناية بالعربية والقراءات، مكبا عليهما، طلق الوجه، كثير الحياء والخشوع. أخذ عن أبي جعفر بن الزبير وابن الفخار، وبفاس عن الأستاذ أبي عبد الله بن آجروم الصنهاجي، وجال أكثر بلاد الأندلس، وتصدر للإقراء، وكان صالحا، حسن التعليم، تخرج به جمع كثيرون، توفي سنة: (748هـ) بغية الوعاة (1/ 186).

(16) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: 2/ 1797 وما بعدها.

(17) ينظر، بغية الوعاة:1 /238.

(18) كتاب مطبوع: لأبي عبد الله بن آجروم الصنهاجي، تحقيق: حايف النبهان، تقديم: الدكتور، محمد الحسان الطيَّان، دار الظاهرية للنشر والتوزيع، الكويت، ط: 2،1432هـ – 2011م.

(19) كتاب مطبوع: للعلامة المقرئ النحوي محمد بن داود الصنهاجي الشهير بـ«ابن آجروم»، تحقيق: عبد الرحيم بن عبد السلام نبولسي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، إشراف: الدكتور/ سليمان بن إبراهيم العايد، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، المملكة العربية السعودية، ط: 1317هـ– 1997م.

(20) كتاب مطبوع: لأبي عبد الله بن آجروم الصنهاجي، وتقع في 122 بيتا، وقد استوفى فيها جملة مسائل الخلاف بين ورش وقالون عن نافع أصولًا وفرشا، ممهدا بذلك الطريق لكل من نظم بعده في هاتين الروايتين شأن الرواد في سائر العلوم والفنون، كل هذا مع تمام الإيجاز وحسن السبك والاختصار. ينظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة (1/ 371).

(21) مخطوط

(22) مخطوط ترجمته في السلوة 113/2 وجذوة الاقتباس 224/2 ترجمة 446.

(23) مخطوط

(24) مخطوط.

(25) ينظر، بغية الوعاة، للسيوطي: 1/ 238.

(26) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 10.

(27) ما بين المعقوفتين زيادة من ب.

(28) قائله: النعمان بن المنذر للصقعب بن عمرو النهدي، وقيل: قائله المنذر بن ماء السماء لشقة بن ضمرة التميمي، أمثال العرب للمفضل: 55، والأمثال لأبي عبيد: 97

(29) شرح الشذور: 231.
(30) (يرزقكم) زيادة من ب.
(31) في الاصل (الاكتفى)، وما أثبته أقرب إلى الصواب.
(32) سورة الروم: 4
(33) البيت من البحر الطويل، قائله: لم ينسب إلى أحد، اللمحة في شرح الملحة: 299/1، أوضح المسالك: 189/1، شرح شذور الذهب: 232.
(34) ينظر: شرح ابن عقيل: 189/1-193.
(35) البيت من البحر البسيط، قائله: لم ينسب إلى أحد، شرح التَسهيل: 269/1، اللمحة في شرح الملحة: 299، أوضح المسالك: 190/1.
(36) أوضح المسالك: 190/1، ضياء المسالك: 192/1.
(37) البيت من البحر الطويل، قائله: لم ينسب إلى أحد، شرح الكافية الشافية: 74/1، أوضح المسالك: 191/1، شرح ابن عقيل: 195/1.
(38) الكتاب: 127/2.
(39) الأصول في النحو: 194/1.
(40) قاله المبرد، انظر: شرح ابن الناظم: 76، شرح التسهيل: 272/1.
(41) الإنصاف: 44/1.
(42) ما بين المعقوفتين زيادة من ب.
(43) سقطت (الاسم) في ب.
(44) وهو مذهب سيبويه، ويقول الناظم: وأبرزَنْه مطلقا حيث تلا... ما ليس معناه له محصلا. ينظر: أوضح المسالك: 195/1، شرح ابن عقيل: 208/1.
(45) هذا البيت من البحر البسيط، بلا نسبَ، أوضح المسالك: 195/1، شرح التصريح: 200/1.
(46) في الأصل (شيأن) وما اثبتناه هو أقرب للصواب.
(47) ينظر: شرح الكافية الشافية: 684/2، اللمحة في شرح الملحة: 453/1.
(48) ينظر رأيهما في شرح قطر الندى: 120، شرح التصريح: 206/1.
(49) المفصل: 47/2.
(50) المغني اللبيب:584.
(51) شرح الرضي 1/ 243.
(52) معاني القرآن للفراء 2/ 212.
(53) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 367/2، ينظر: أوضح المسالك: 195/1.
(54) في الأصل (ثاني) وما أثبتناه أقرب إلى الصواب.
(55) في حاشية الصبان: 1/ 196، "وتبعه أبو البقاء وجماعة".
(56)"بناء على أن النعت قد يكون أعرف من المنعوت"، حاشية الصبان: 196/1.
(57)"ووافق ابن عصفور الأخفش، كما جاء ذلك في الأصول" في همع الهوامع : 1/ 98.
(58) مغني اللبيب: 650.
(59) البيت من بحر الرجز، تنسب إلى العجاج وهي في ملحقات ديوانه : 304/2.
(60) مغني اللبيب: 325.
(61) ينظر: أمالي ابن الحاجب: 583/2.
(62)غريب الحديث:153/1، الغريبين في القرآن: 947/3، درر الحكم: 53، وجميعها جاءت برواية: وسواء.
(63) أخرجه مسلم في صحيحه برقم: (53) في باب: (بيان اسم الصدقة...): 82/3.
(64) أخرجه مالك في موطئه برقم: (14)، في باب: الأمر بالوتر: 123/1.
(65) ينظر: الجول في إعراب القرآن: 127/7معجم القواعد العربية: 146/2.
(66) كتاب الشعر للفارسي:250.
(67) في الأصل: لأفهان، وما أثبتناه هو الأقرب ال الصواب.
(68) ينظر: السبعة في القراءات: 391، حجة القراءات: 417.
(69) إيضاح الوقف والابتداء: 410/1، المحتسب: 75/2.